الفصل الثالث

دور الفتوى في المقاومة الحضارية

(فتاوى المقاومة الحضارية)

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد

المقاومة بالكلمة كان لها أهميتها وحضورها القوي في مواجهة التحديات التي واجهتها الأمة، وهنا برز دور الفتوى في عمليات البعث الحضاري.

والفتوى مصدر مهم من مصادر تجلية الوقائع التاريخية التي لم تنل عناية كافية في كتب التاريخ، حتى إن بعض الباحثين التاريخيين عُنوا بالبحث في وقائع بعض الحقب التاريخية من خلال الفتاوى التي صدرت في هذه الحقبة [1].

إذن؛ ففوائد الإفتاء لا يقتصر نفعها على المفتي والمستفتي، بل إن ثمرات الإفتاء الرشيد تتعدى شخص المفتي والمستفتي لتعود بالخير على الأمة بأسرها، بل لا نبالغ إذا قلنا: إن آثار الإفتاء الرشيد تتعدى نفع الأمة ليصل خيرُها العميم إلى الإنسانية جمعاء.

ولقد «كانت الفتوى – ولا زالت – محط اهتمام بالغ لدى الأوساط الإنسانية التي يمثل فيها الدين محركًا أساسيًّا للسلوك وأنماط التفكير،

(1) ومنهم الدكتور/ عماد هلال في كتابه الماتع عن تاريخ الإفتاء المصري، الصادر منه الجزء الأول ضمن منشورات دار الإفتاء المصرية. كما طالعتُ من قبلُ دراسة لباحث من بلاد المغرب، عُنِي فيها ببيان الحالة الاجتماعية في بلاد المغرب من خلال الفتاوى الواردة بكتاب المعيار المعرب للونشريسي.

ولا يقف هذا الاهتمام عند المسلمين فحسب، بل أخذت الفتوى مكانتها لدى كل العقائد؛ لما لها من أثر نفسي بالغ في توجيه الأفعال، وتحديد الرؤى والأفكار.

غير أن الفتوى في الإسلام لها شأن أعظم وأخطر، خاصة عند من يستشعرون مسئولياتهم تجاه ربهم وأمتهم»[1].

والفتوى كما تؤثر في المجتمع تتأثر أيضًا به إيجابًا وسلبًا، وقد أشار أستاذنا الدكتور «حسن الشافعي» إلى هذا المعنى بقوله: « وكلما زاد أثر الإفتاء في المجتمع فإن القوى السياسية والاجتماعية-بطبيعة الحال- تهتم بالإفتاء ورجاله، وقد يكون تأثيرها في الإفتاء غير مباشر.

ومن يراجع تاريخ التشريع الإسلامي يرى بوضوح آثار الاحتكاك بين الحكام والمفتين، وبين رجال السياسة والفقهاء الذين كانوا كثيرًا ما يرفضون مناصب الإفتاء والقضاء؛ هربًا من التأثير السياسي في عملهم: مباشرًا كان أو غير مباشر.

والواقع أن التأثير السلبى للمجتمع لا يقل أثرًا أو خطرًا عن التأثير السياسي، وقد عشت فترة في شبه القارة الهندية، حيث يلتزم القوم بالمذهب الحنفي خاصة، وقد تنشأ عن مخالفته مشاكلُ جمة، يضعها الفقيه أو المشتغل بالفقه في حسبانه، حرصًا على سلام المجتمع أو خوفًا من إثارته. وقد يشابهم في ذلك أهل المغرب الذين يعتبرون اتباع الفقه المالكي

(1) الدكتور سيف الدين عبد الفتاح، فتاوى الأمة بين التأصيل والتخذيل، مقال منشور على موقع إسلام أون لاين بتاريخ 08/ 09/ 2003.

والعقيدة الأشعرية والتصوف الشاذلي مقومات أساسية للمجتمع المغربي. بل إن الموقف الإثنى عشري إن برئ من التأثير السياسي -بحكم استقلال المرجعية الدينية عن السلطة السياسية - فقد لا يبرأ من التأثر بأحوال الأتباع والمقلدين التي يرعاها المرجع الفقهي في توصياته وفتاواه.

نعم إن الحرية المطلقة لا توجد في أي نظام على كل حال، ومن الطبيعي أن تتجاوب مؤسسة المجتمع وتتبادل التأثير، لكن مع المراعاة لصلاحيات كل مؤسسة أو هيئة في نطاق عملها وحدود مسئوليتها»[1].

ولقد كان للفتوى دور كبير في مقاومة الأمة الحضارية في قرون الانحدار، وقد ظهر هذا الدور في كل ميادين المقاومة: بداية من الحفاظ على وحدة الأمة وتماسكها إزاء الهجمات الحضارية المعادية، وحتى مقاومة الاستعمار المباشر..

أولًا- أثر الفتوى في حفظ كيان الأمة في أوقات الاجتياح:

للفتوى دور مهم في الحفاظ على كيان الأمة المادي فضلًا عن أهميتها في حفظ الكيان المعنوي المتمثل في العقيدة والهوية؛ وذلك لأن المبدأ الإسلامي: أن استمرار كيان الأمة رهين باستمساكها بمنهج الله - تعالى - وعدم التفرق؛ قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: 46]. وتعد الفتوى من أهم وسائل بيان المنهج الرباني؛ لأن المفتي موقع عن الله تعالى.

(1) المؤثرات المعاصرة على الإفتاء ص36، نسخة وورد، منشور ضمن أبحاث مؤتمر: منهجية الإفتاء في عالم مفتوح.

وقد حفل تاريخ الأمة بنماذج لفتاوى تاريخية كان لها أثر عظيم في حفظ كيان الأمة وقت اشتداد المحنة.

يقول الأستاذ عبد الباقي خليفة - متحدثًا عن دور الفتوى في الحفاظ على وحدة المسلمين في البلقان-: «أما مساهمة الفتوى في حقن دماء المسلمين - وبالتالي الحفاظ على بيضتهم - فقد تمثلت في عدة أمور، منها وقف الجدل حول أهمية تنظيم الجيش ولبس البنطلون العسكري، ذلك الجدل الذي قاد إلى مواجهات عسكرية بين المسلمين البوشناق[1] والعثمانيين؛ حيث رفض البوشناق الإصلاحات العسكرية، واعتبروه تشبهًا بالكفار. لقد كان المشروع العثماني للتحديث يطبق داخل دولة إسلامية موحدة، ولذا فإن الإصلاحات كانت تقوم على أساس الإسلام، وكان البوشناق قد أقنعوا أبناء دينهم - من قبل - بأنه ليس من الخطأ أن يكون لدى الدولة جيش أوروبي في زيه وتجهيزاته، وإدارة وقضاء مركزيان وأكثر فعالية في الأداء، ووسائط جديدة للنقل والاتصال، ومصانع ومدارس جديدة، ولم يكن ذلك عن طريق نقاش تلفزيوني أو ثورة ثقافية، وإنما بفتوى صادرة من ثقة، وفسر مفتي موستار (120 كيلومتر شرق سراييفو) الشيخ (مصطفى صدقي قرة بيك) الآية

(1) هم سكان البوسنة الأصليون، وأغلبهم ينحدر من العرق الأليري، وهم مسلمو البوسنة والسنجق الذي يخضع للحكم الصربي حاليًّا، كما أنهم موجودون بأعداد كبيرة، لكنهم يظلون أقليات في كوسوفا والجبل الأسود ومقدونيا وألبانيا وتركيا التي يوجد بها نحو 5 ملايين نسمة من أصل بوشناقي.

الرابعة من سورة الصف: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ﴾ [الصف: 4] بأن التشيكلات النظامية للجيش نوع من أنوع البنيان المرصوص، وهي ذلك البنيان المرصوص المذكور في الآية الكريمة، وقد أيد مفتي ترافنيك (وسط البوسنة) «درويش محمد كوركوت»، ومفتي سراييفو «محمد حلمي حجيعموروفيتش» (آنذاك) تلك الإصلاحات. وكان لتأييد كبار العلماء للإصلاحات دور كبير في تشجيع تجنيد البوشناق في الوحدات النظامية»[1].

وفي ذات المقال يتحدث الكاتب عن الأثر الإيجابي لفتوى العالم البوسني (محمد توفيق آزاباغيتش) في الحد من هجرة البوشناق من البوسنة إلى تركيا عقب احتلال الإمبراطورية النمساوية الهنغارية للبوسنة سنة 1878 م؛ اعتقادًا منهم بوجوب الهجرة؛ قياسًا على هجرة النبي - ﷺ - وأصحابه إلى المدينة.

أما (أزاباغيتش) فكان يرى عدم وجوب الهجرة بعد فتح مكة، بل إنه أكد على عدم صحة القياس على هجرة النبي - ﷺ -؛ فهجرة النبي - ﷺ - إلى مكة نتج عنها نفير المسلمين وعودتهم المظفرة إلى مكة المكرمة، أما هجرة البوشناق فإنها تعبير عن الضعف وخطوة نحوه، مع عدم إمكانية العودة المظفرة، ويشبه المؤلف هجرة البوشناق بـ(بيع الجواهر من أجل

(1) عبد الباقي خليفة، دور الفتوى في الحفاظ على الهوية الإسلامية في البلقان، مقال منشور بموقع الإسلام اليوم، بتاريخ السبت 26 رمضان 1429 الموافق 11 أكتوبر 2008.

شراء الأحجار)، وكان رأي آزباغيتش - الذي صادف رواجًا كبيرًا في البوسنة - يختلف عن آراء العلماء العثمانيين في ذلك الوقت، ففي عام 1887م أصدر شيخ الإسلام في إسطنبول فتوى يشير فيها إلى أن حياة المسلمين في الولايات العثمانية المفقودة قد أصبحت لا تطاق، وأنه يجب عليهم أن يهاجروا إلى الأراضي العثمانية، وقد تم تشكيل مكتب خاص لرعاية المهاجرين المسلمين تحت إشراف السلطان نفسه، لكن المسلمين في البوسنة شعروا بأن الدولة العثمانية خذلتهم، وبالتالي فإن الغالبية منهم مالوا إلى فتوى (آزاباغيتش) وفتوى الشيخ رشيد رضا.

لقد أدرك (آزباغيتش) أنه لا يمكن فصل الأحكام الشرعية عن مقاصدها ومقتضياتها؛ ولذا امتنع عن إصدار فتوى بالاستناد إلى الكتب الفقهية التقليدية، وأخذ بعين الاعتبار واقع المسلمين ومصالحهم الحيوية ومستقبلهم وأهدافهم. ونظرًا لكونه مفتيًا ورئيسًا للعلماء (المفتين) فقد حظي رأيه بمصداقية كافية أدت إلى إضعاف موجة الهجرة من البوسنة إلى الدولة العثمانية.

وفي العدوان الصربي على البوسنة 1992 / 1995م برزت من جديد أهمية الرأي الذي قدمه «محمد توفيق آزبغيتش»، حيث تعرض البوشناق لإبادة وأجبروا على الهجرة من بلدهم وطلب المأوى في البلاد الأخرى، ومن المشهود به لهذا العالم أنه أول عالم بوسني في العصور الحديثة تعرف على أهمية الأرض وما تعنيه للجماعات الإسلامية في أوساط غير مسلمة.

ويقول الكاتب في خاتمة مقاله: «في أثناء الحرب استجدت قضايا مثل نتائج الاغتصاب، حيث اعتبرت المشيخة الإسلامية في البوسنة ضحايا الاغتصاب بريئات، كما أعطت للحوامل حق الإجهاض ما لم تزد فترة الحمل عن 120 يومًا، كما أفتت بحرمة بيع الخمر ولحم الخنزير بالنسبة للمسلمين، وجددت تأكيد تحريم زواج المسلمة من غير المسلم؛ ومنذ تأسيس «المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث» قبل أكثر من 10 سنوات أصبحت الفتوى في البوسنة مرآة لفتاوى المجلس ومقرراته».

الدور الانتفاضي للفتوى:

عادة ما يلجأ الناس إلى القيادات الدينية إذا أهمهم أمر أو انتابتهم أزمة من الأزمات. وفي ظل استبداد السلطة أو تعرض البلاد لخطر خارجيّ، ينتظر الناس من القيادات الدينية دورًا اجتماعيًّا وسياسيًّا قياديًّا يحقق لهم بعضًا من حقوقهم المفقودة، ويعيد لهم كرامتهم وعزتهم، وذلك من منطلق عناصر القوة والتأثير الاجتماعي والسياسي التي تتمتع بها تلك القيادات؛ استنادًا إلى الموقع الديني الذي تشغله، وإلى قوة الأمة كرصيد مساند لها جماهيريًّا.

والملاحظ أن القيادة الدينية عادة ما يتصاعد دورها في حال تعرض البلاد لهجمة استعمارية تؤدي إلى انهيار النظام الاستبدادي وزوال قيادته، الأمر الذي يدفع الأمة إلى الاحتماء بالقيادة الدينية والنظر إليها بديلًا للقيادة الرسمية المنهارة، فقد ارتضتها لأمور دينها؛ أفلا تلجأ إليها في أمور دنياها في اللحظات الحرجة؟

وعادة ما تنهض القيادة الدينية منذ بداية المرحلة الاستعمارية؛ وذلك لمواجهة استحقاقات المرحلة في ظل غياب القيادة الحاكمة، فتقدم المرجعيات الإسلامية لشعوبها قيمَ وثقافة الدفاع والمقاومة لأي مغتصب، باعتبار المقاومة هي الخيار الوحيد لمواجهة الاحتلال؛ ولذلك تتبنى المقاومة - بتياراتها المختلفة- جبهة المقاومة المسلحة والشاملة مع سلطة الاحتلال، ويظل لهم آراؤهم وتوجهاتهم إزاء الاحتلال، ومواقفهم وأساليب تعاملهم مع المشكلات الداخلية، ومنها: قضية المقاومة وحدود شرعية القوة والوحدة الوطنية[1].

ويُعتبر إصدار الفتاوى في المجتمع الانتفاضي أكثر المهام الملقاة على عاتق القيادة الدينية أهميةً وإثارةً وتأثيرًا؛ إذ تمتلك الفتاوى تأثيرًا بالغًا في توجيه وتصعيد السلوك الانتفاضي في مواجهة الاحتلال وتقييم مدى شرعية المؤسسات التي أنشأها، وتبيين الموقف من المقاومة وسبل تحقيق الوحدة الوطنية وتجاوز الإشكاليات التي تواجهها.

وتستخدم هذه الفتاوى الأصيلة - التي تحقق مصلحة المجتمع الانتفاضي- لمواجهة الدور المعاكس لفتاوى التخذيل[2].

(1) د. بشير سعد أبو القرايا، النموذج الانتفاضي الفلسطيني.. دراسة في الحركة الوطنية والظاهرة الإسلامية ص: 386، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 1435هـ = 2014م.

(2) د. بشير سعد أبو القرايا، المرجع السابق.

من هنا تظهر أهمية الدور الانتفاضي للفتوى؛ حيث يمثل الدور الانتفاضي للفتوى ركنًا مهمًّا في منظومة حفظ كيان الأمة التي ترزح تحت نير الاحتلال، وقد برز هذا الدور الإحيائي في شتى الحقب التي تعرضت فيها الأمة للاحتلال.

وقد ظهر هذا الدور جليًّا في الحالة الفلسطينية؛ حيث شكلت الفتوى الداعمة للانتفاضة والمقاومة مصدرًا من مصادر البعث الانتفاضي، وصارت وقودًا يحافظ على جذوة المقاومة ملتهبة في وجه العدو الصهيوني.

وقد شكل الاحتلال الصهيوني عامل رفع لوظيفة الإفتاء ساهم في تفعيلها وتحفيزها؛ لتقوم بالدور التاريخي الذي اعتادت القيام به عندما تمر الأمة بظروف صعبة. وفيه توظف القيادة الدينية امتلاكها لسلاح إصدار الفتاوى الكفاحية في توجيه الفلسطينيين ودفعهم لمقاومة الاحتلال وتجاوز ما يهدد وحدتهم الوطنية، وتدبير أمور المعاش والخدمات التي لا غنى لهم عنها[1].

ومن أبرز الفتاوى التي أسهمت في إشعال جذوة الانتفاضة والمقاومة فتاوى إباحة العمليات الاستشهادية ضد العدو الصهيوني التي حسمت مادة الجدل حول هذا النوع من العمليات ذات التأثير البالغ الذي يفت في عضد العدو، ويلحق به خسائر فادحة تجبره على إعادة حساباته.

(1) د. بشير سعد أبو القرايا، المرجع السابق.

وقد تنوعت الفتاوى الداعمة للعمل الانتفاضي، بحيث شملت التأصيل النظري لمشروعية الانتفاضة والمقاومة، بل ووجوبهما في بعض الأحوال، كما شملت بيان الأحكام التفصيلية في مختلف القضايا العملية (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) التي تتعلق بالانتفاضة والمقاومة، فأكسبت العمل الجهادي ضد العدو الصهيوني زخمًا مكتسبًا من قوة المشروعية التي تمثل حافزًا أساسيًّا لحركة المقاومة.

كما تنوعت الشرائح المصدرة لفتاوى الانتفاضة والمقاومة، فصدرت هذه الفتاوى من كافة الفقهاء الداعمين للقضية الفلسطينية على اختلاف جنسياتهم، فأكسب هذا التنوع القضيةَ زخمًا إضافيًّا أسهم في دعم الانتفاضة والمقاومة[1].

ثانيًا- دور الفتوى في الحفاظ على العقيدة والهوية (حفظ الكيان المعنوي للأمة):

للفتوى دور عظيم في الحفاظ على الهوية الإسلامية لدى الشعوب الإسلامية، خاصة الأقليات والشعوب الإسلامية التي تتعرض لعمليات تستهدف سلب الهوية الإسلامية.

---

(1) يراجع في تفصيل الدور الانتفاضي للفتوى ونماذج الفتاوى التي يبرز فيها هذا الدور: د. بشير سعد أبو القرايا، النموذج الانتفاضي الفلسطيني.. دراسة في الحركة الوطنية والظاهرة الإسلامية ص: 388-432.

وهذا الدور المهم يظهر به إسهام الفتوى في المقاومة الحضارية لعمليات العلمنة والتغريب التي تستهدف عزل الأمة عن مرجعيتها، وإخراج حملة هذه المرجعية من مساحة التأثير والتغيير.

يقول الأستاذ «عبد الباقي خليفة»: «لقد مثلت الفتوى في البلقان - ولا سيما البوسنة - طوق النجاة للمسلمين الذين كانت تتقاذفهم الأمواج، وتحيط بهم الأخطار من كل جانب بعد انحسار ظل الخلافة العثمانية. بل كان للفتوى دور حاسم في حقن دماء المسلمين عندما تدب الخلافات بين الناس، أو بين السلطات والمعارضة»[1].

وقال أستاذنا الدكتور «حسن الشافعي» في بحثه عن المؤثرات المعاصرة على الإفتاء: «كان الترويج للثقافة الغربية في ميادين الأحوال الشخصية والأوضاع المجتمعية طاغيًا، ولكن المجتمعات العربية والإسلامية مازالت تقاوم هذه المؤثرات رغم تصاعدها وإحراجها للسلطات السياسية، وقد كان العبء الأكبر في المواجهة بين الثقافات المحلية والثقافة الغربية - التي يراد إملاؤها على الكافة - يقع على عاتق المؤسسات الدينية في العالم الإسلامي، ومنها مؤسسة الإفتاء، لكن المقاومة كانت قوية في مؤتمر القاهرة، والتناسق بين المؤسسة الدينية والسلطة السياسية كان ناجحًا في الدفاع عن خصوصيات المجتمع

(1) عبد الباقي خليفة، دور الفتوى في الحفاظ على الهوية الإسلامية في البلقان، مقال منشور بموقع الإسلام اليوم، بتاريخ السبت 26 رمضان 1429 الموافق 11 أكتوبر 2008.

الإسلامي، ومازال الصراع مستمرًّا، ومسئوليات الإفتاء متجددة، في عالم مفتوح مؤمن بالشفافية ويرفض القيود في كل المجالات»[1].

ثالثًا- دور الفتوى في المقاومة الحضارية للظلم والاستبداد:

كان للفتوى دور عظيم في حماية المجتمع من مفاسد الظلم والاستبداد، فكم من فتوى - أصدرها (فقيه مقاوِم) - تسببت في إنقاذ البلاد، أو رفع البلاء عن العباد، أو رد الحقوق المسلوبة إلى أصحابها، وفيما يأتي نعرض نماذج لهذه (الفتاوى المقاوِمة):

فتوى الشيخ «سليمان المنصوري»[2] بإبطال المرسوم السلطاني

(1) المؤثرات المعاصرة على الإفتاء ص36.

(2) لم أقف على ترجمة وافية له، ومن العجيب أن الجبرتي ذكره في مواضع عدة وخلع عليه عبارات التبجيل، مثل: (شيخ وقته) و(إمام عصره) ومع هذا لم يترجِم له، مع أنه ترجم لمن هو أقل منه شأنًا، لكن يظهر من كلام الجبرتي أنه كان شيخ المذهب الحنفي بالأزهر الشريف، ومفتي السادة الحنفية في أواسط القرن الثاني عشر الهجري، وأنه مات في الثلث الأخير من القرن الثاني عشر الهجري بعد سنة 1162 ه وقبل سنة 1182ه؛ حيث ذكر الجبرتي أن هذه الحادثة كانت قبل سنة 1130ه. وذكر في موضع آخر أن «أحمد باشا -المعروف بكور وزير- قدم مصر في غرة المحرم سنة 1162، ولما وصل إلى مصر واستقر بالقلعة وقابله صدور العلماء في ذلك الوقت، وهم الشيخ عبد الله الشبراوي شيخ الجامع الأزهر، والشيخ سالم النفراوي، والشيخ سليمان المنصوري، فتكلم معهم وناقشهم وباحثهم». فيظهر من هذا أنه مات بعد سنة 1162 ه. وذكر الجبرتي - في ترجمة حسن بن نور الدين المقدسي الحنفي الأزهري - أنه ولي إفتاء الحنفية بعد شغور المنصب بموت الشيخ سليمان المنصوري. والشيخ حسن المذكور مات سنة 1182؛ فيؤخذ من هذا أن الشيخ سليمان المنصوري مات قبل سنة 1182ه. تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (1/ 222، 276، 367).

بشأن كيفية الصرف:

قال الجبرتي في حوادث سنة 1140ه: «وفي عاشر الحجة... وصل أيوب بك أمير سفر العجم... وفي أيامه وَرَد أغا وعلى يده مراسيم وأوامر منها: إبطال مرتبات الأولاد والعيال، ومنها إبطال التوجيهات، وأن المال يقبض إلى الديوان ويصرف من الديوان، وأن الدفاتر تبقى بالديوان ولا تنزل بها الأفندية إلى بيوتهم.

فلما قرئ ذلك قال القاضي: أمْرُ السلطان لا يخالَف ويجب إطاعته..

فقال الشيخ سليمان المنصوري: يا قاضي الإسلام، هذه المرتبات فعل نائب السلطان؛ وفعل النائب كفعل السلطان، وهذا شيء جرت به العادة في مدة الملوك المتقدمين، وتداولته الناس وصار يباع ويشرى ورتبوه على خيرات ومساجد وأسبلة، ولا يجوز إبطال ذلك، وإذا بطل بطلت الخيرات وتعطلت الشعائر المرصد لها ذلك؛ فلا يجوز لأحد يؤمن بالله ورسوله أن يبطل ذلك، وإن أمَرَ وليُّ الأمر بإبطاله لا يسلم له، ويخالَف أمره؛ لأن ذلك مخالف للشرع، ولا يسلم للإمام في فعل ما يخالف الشرع ولا لنائبه أيضًا.

فسكت القاضي، فقال الباشا: هذا يحتاج إلى المراجعة[1]»

قال الأستاذ «محمد جلال كشك» تعليقًا على هذه الفتوى:

---

(1) تاريخ الجبرتي 1/ 221.

«هذه السطور الأخيرة من المرافعة الدستورية للشيخ المنصوري، أليست كافية وحدها لكشف زيف كل ما يكتب عن الدور التحضيري الذي لعبته الحملة الفرنسية - أو الاستعمار الغربي، أو أوربا - في المفاهيم السياسية بالعالم الإسلامي؟

هل هناك حكم بعدم دستورية مرسوم سلطاني أوضح وأجرأ وأكثر دقة من هذا الحكم الذي أصدره الشيخ المنصوري فأسكت القاضي، بل وألزم الباشا أن يقول: إن الأمر يحتاج لمراجعة؟

هذا المبدأ الخطير الذي يعلنه الشيخ المنصوري - ببساطة - في مواجهة نائب السلطان والذي يسقط الشرعية عن أي مرسوم سلطاني يخالف الشريعة - أي يخالف الدستور- يعلنه الشيخ الأزهري في سنة (1148ه) = (1735)، أي: قبل سقوط الباستيل بأكثر من نصف قرن ! قبل أن يفكر أي عقل غربي في القارة الأوربية بجواز معارضة الملوك فضلًا عن أن يجرؤ على إعلان ذلك في مواجهة السلطة، وبمثل هذا الوضوح والتحدي.

إن آخر ما يمكن أن تُعلِّمه أوربا للشرق الإسلامي هو فكرة بشرية الحاكم، ومن ثم حق الاعتراض على الخطأ في أحكامه[1]».

فتاوى الإمام الدردير ضد مظالم المماليك، وتقرير استيراتيجية الردع الشعبي:

(1) ينظر: محمد جلال كشك، ودخلت الخيل الأزهر، ص: 86، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الثالثة.

كانت حياة الشيخ الدردير حلقة متصلة من الجهاد العلمي[1] والشعبي، تجلت فيها شجاعة الشيخ في الصدع بكلمة الحق والدفاع عن حقوق المظلومين من العامة، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في تبَوُّء الشيخ للمكانة العظيمة التي نالها في حياته وبعد مماته.

وتقدم في الفصل الأول نماذج لمواقف الشيخ النبيلة في نصرة المظلومين، ونركز هنا على فتاوى الشيخ التاريخية التي يظهر فيها أثر العالم العامل في مقاومة المظالم ونصرة الحق..

وتعد فتاوى الإمام الدردير - التي وقعها ضد مظالم المماليك - من أبرز الفتاوى التي تظهر ما للفتوى من أثر عظيم في تحريك العامة في مقاومة الاستبداد، كما تبرز الدور المهم الذي كان يقوم به المشايخ في قيادة ثورات الجماهير ضد مظالم الحكام.

ومن الفتاوى التي حفظها لنا التاريخ: فتوى الإمام الدردير بمناسبة المظالم التي صدرت من حسين بك الشفت[2] وأعوانه ضد العامة في القاهرة..

قال الجبرتي في حوادث شهر صفر سنة 1200ه: «وفي عصرية يوم الخميس... ركب حسين بك المذكور بجنوده، وذهب إلى الحسينية وهجم على دار شخص يسمى (أحمد سالم الجزار) -متولي رياسة

(1) ويعد الجهاد بالفتوى (المقاومة) ذروةَ سَنام الجهاد العلمي.

(2) هو: حسين بك، المعروف بـ(الشفت) بمعنى اليهودي، أحد أمراء المماليك، وكان من أعوان مراد بك الذين تسلطوا على مصادرات الناس في أموالهم. مات سنة 1204ه منفيًا بقلعة (ليميا). تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (1/ 609).

دراويش الشيخ البيومي[1]- ونهبه حتى مصاغ النساء والفراش ورجع والناس تنظر إليه...

وفي صبحها - يوم الجمعة - ثارت جماعة من أهالي الحسينية؛ بسبب ما حصل في أمسه من حسين بك، وحضروا إلى الجامع الأزهر ومعهم طبول، والتف عليهم جماعة كثيرة من أوباش العامة والجعيدية وبأيديهم نبابيت... وذهبوا إلى الشيخ الدردير فوافقهم وساعدهم بالكلام وقال لهم: (أنا معكم)، فخرجوا من نواحي الجامع وقفلوا أبوابه وطلع منهم طائفة على أعلى المنارات يصيحون ويضربون بالطبول وانتشروا بالأسواق في حالة منكرة وأغلقوا الحوانيت[2]. وقال لهم الشيخ الدردير: (في غدٍ نجمع أهالي الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة وأركب معكم، وننهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا، ونموت شهداء أو ينصرنا الله عليهم)، فلما كان بعد المغرب حضر سليم أغا مستحفظان ومحمد كتخدا أرنؤد الجلفي -كتخدا إبراهيم بك- وجلسوا في الغورية، ثم ذهبوا إلى الشيخ الدردير وتكلموا معه، وخافوا من تضاعف الحال وقالوا للشيخ: (اكتب لنا قائمة بالمنهوبات ونأتي بها من محل ما تكون). واتفقوا على ذلك وقرءوا

(1) تقدمت ترجمته في الفصل الثاني.

(2) تكررت هذه الأفعال في كل الحوادث التي قرر العامة فيها الثورة تحت قيادة المشايخ؛ مما يدل على معرفة (الحركة الجماهيرية المقاوِمة) لإجراءات الإضراب والعصيان المدني.

الفاتحة وانصرفوا، وركب الشيخ في صبحها إلى إبراهيم بك وأرسل إلى حسين بك فأحضره بالمجلس وكلمه في ذلك فقال: في الجواب: «كلنا نهابون: أنت تنهب، ومراد بك ينهب، وأنا أنهب كذلك»»[1].

فهنا أفتى الشيخ الدردير بجواز المعاملة بالمثل؛ تقريرًا لاستيراتيجية الردع الشعبي للأمير الظالم الذي يعبث بمقدرات الأمة.

ويظهر في هذه الحادثة مدى قوة التحام العالِم بالجماهير في انتفاضتهم ضد الظلم، ويظهر هذا في قول الشيخ للعامة: (وأركب معكم)، فالشيخ (المقاوِم) هنا يعرض نفسه لخطر عظيم (في سبيل المبدأ)؛ إذ يصحب (الفقيهُ المقاوِمُ) العامةَ في انتفاضتهم دفاعًا عن حقوقهم المسلوبة - وسعيًا في استردادها - ولا شك أن الشيخ (المقاوِم) يدرك عواقب هذه المخاطرة التي تجعل النتيجة مفتوحة على جميع الاحتمالات المتصوَّرة، لكنه لم يأبه لما يمكن أن يناله من ألوان الأذى؛ لأنه لم يرضَ لنفسه باختلاف المصير؛ طلبًا للسلامة، وكأنه تمثل بقول الشاعر:

حُبُّ السلامة يثني عزمَ صاحبه ... عن المعالي، ويغري المرء بالكسل

بل تماهَى (الفقيهُ المقاوِم) في حركة العامة، وربط مصيره بمصيرهم، وكأن مبدأ (الفقيه المقاوِم) يأبى عليه إلا (وحدة المصير) بحيث يجري عليه ما يجري على الجماهير التي وضعت فيه ثقتها،

(1) تاريخ الجبرتي 1/ 610.

ورضيت بقيادته، وتجسد هذا التماهي في قول الشيخ: «ونموت شهداء أو ينصرنا الله عليهم»، يا لها من عبارة حاسمة؛ إذ يتحدث (الشيخ المقاوم) بصيغة الجماعة التي يظهر فيها قوة الانصهار في المسير، وشدة الارتباط في المصير!

ويظهر أيضًا انحياز (الفقيه المقاوِم) إلى الطرف الضعيف في مواجهة الطرف القوي الذي لم يخشَ الله – تعالى– ولم يهتم بالقيمة الأخلاقية، فصار المشهد في حالة (توحش القوة)؛ حيث تحولت القوة إلى مصدر شقاء للجماهير بدل أن تسخر هذه القوة في تحقيق مصالح الناس، وتعد هذه صورة من صور (انعكاس المطبوع، وانقلاب الموضوع) [1] التي تحدث عنها الجبرتي، وجعلها من مقدمات السقوط المدوي الذي أفاقت الأمة على وقعه بعد اجتياح الحملة الفرنسية للأراضي المصرية.

فتوى مشايخ الأزهر بتحريم بيع الأحرار:

وخلاصة قصة هذه الفتوى أن «حسن باشا القبطان» جاء إلى مصر في سنة 1200ه نائبًا للسلطان العثماني، واستبشر الناس بقدومه؛ لانتشار مظالم المماليك التي أعنتت المصريين، فاستغل «حسن باشا» حالة السخط العام على المماليك، فحارب أمراء المماليك وانتصر عليهم، ثم شرع في مصادرة أملاكهم، وتجاوز الحد في العسف بهم وبأسرهم، فقبض على بعض أبناء المماليك وأمهات أولادهم، وقرر بيعهم، فاعترض عليه المشايخ بعدم جواز بيع الأحرار وأمهات الأولاد.

(1) تاريخ الجبرتي 2/ 179.

وذكر الجبرتي قصة هذه الفتوى في حوادث سنة 1200ه، فقال: «وفي وقت العشاء من ليلة الاثنين وصل (حسن باشا القبطان[1]) إلى ساحل بولاق، وضربوا مدافع لقدومه واستبشر الناس وفرحوا وظنوا أنه مهدى الزمان، فبات في مراكبه إلى الصباح يوم الاثنين ثاني عشر شوال وطلع.

وفي يوم الثلاثاء ذهب إليه مشايخ الأزهر وسلموا عليه، وكذلك التجار، وشكوا إليه ظلم الأمراء؛ فوعدهم بخير واعتذر إليهم باشتغاله

(1) هو قائد عسكري أرسله السلطان العثماني إلى مصر؛ لتأديب أمراء المماليك، وذلك سنة 1200ه، واستبشر الناس بقدومه، وصار نائبًا للسلطان، وعُرف بالحزم وشدة البطش، وقام بعدة إصلاحات، وأبطل بعض مظالم المماليك، لكنه قرر بدلها مظالم أخرى، فتغيرت قلوب الخلق جميعًا عليه، وخاب ظنهم فيه، وتمنوا زواله، وفشا شر جماعته وعساكره في الناس وزاد فسقهم وشرهم وطمعهم، وانتهكوا حرمة المصر وأهله إلى الغاية. وخرج من مصر في يوم السبت 23 من ذي القعدة سنة 1201ه باستدعاء من السلطان العثماني؛ بسبب تهديدات الإمبراطورية الروسية للدولة العثمانية واستيلائهم على ما بقي من بلاد القرم. قال الجبرتي: «ولم يحصل من مجيئه إلى مصر وذهابه منها إلا الضرر، ولم يبطل بدعة ولم يرفع مظلمة، بل تقررت به المظالم والحوادث، فإنهم كانوا يفعلونها قبل ذلك مثل السرقة ويخافون من إشاعتها وبلوغ خبرها إلى الدولة فينكرون عليهم ذلك، وخابت فيه الآمال والظنون... وزاد في المظالم التحرير؛ لأنه كان عندما قدم أبطل رفع المظالم ثم أعاده بإشارة إسماعيل بك، وسماه التحرير؛ فجعله مظلمة زائدة... ولو مات حسن باشا بالإسكندرية أو رشيد؛ لهلك عليه أهل الإقليم أسفًا، وبنوا على قبره مزارًا وقبة وضريحًا يقصده للزيارة». تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (1/ 621)، (2/ 32).

بمهمات الحج وضيق الوقت وتعطل أسبابه...

وفي يوم الاثنين أحضروا[1]... عدة جوارٍ من بيوت الأمراء... وأحاطوا بعدة بيوت... فيها ودائع وأغلال، فأخذوا بعضها وختموا على باقيها، وأحضروا الجواري بين يدى «حسن باشا» فأمر ببيعهن، وكذلك أمر ببيع أولاد إبراهيم بك مرزوق وعديله والتشديد على زوجاته، ثم إن الشيخ السادات ركب إلى الشيخ أحمد الدردير وأرسلوا إلى الشيخ أحمد العروسي والشيخ محمد الحريرى[2]، فحضروا وتشاوروا في هذا الأمر ثم ركبوا

(1) أي: جنود حسن باشا القبطان.

(2) الإمام العلامة والبحر الفهامة صدر المدرسين وعمدة المحققين مفتي الحنفية بالديار المصرية الشيخ محمد عبد المعطي ابن الشيخ أحمد الحريري الحنفي، ولد سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف، ونشأ في عفة وصلاح وحفظ القرآن وجوده وحفظ المتون وحضر أشياخ العصر، وكان ينسخ بالأجرة وكتب كتبًا كثيرة وخطه في غاية الصحة والجودة، ولما توفي شيخه حسن المقدسي تقرر مكانه في وظيفة الخطابة والإمامة بجامع عثمان كتخدا بالأزبكية، وسكن بالدار المشروطة له بها السكنى برحاب الجامع المذكور وكانت خطبه في غاية الخفة والاختصار، ولوعظه وقع في النفوس؛ لخلوه عن التصنع، ولما مات الشيخ أحمد الدمنهوري في سنة اثنتين وتسعين ومائة وألف؛ تعين المترجَم لمشيخة الحنفية والفتوى، وكان أهلًا لذلك، وسار فيها سيرًا حسنًا بحشمة واشتهر ذكره وقصدته الناس للفتوى والإفادة وأقبلت عليه الدنيا، وانحصرت فيه وظائف مشيخة الحنفية، وكان نحيف الجسم، ودعاه بعض أحبابه بناحية قناطر السباع فركب وذهب إليه فلما طلع إلى المجلس وأراد الصعود إلى مرتبة الجلوس زلقت رجله فانكسر عظم ساقه وتكدر الحاضرون وحملوه وذهبوا به إلى داره وأحضروا له المعالج

وطلعوا إلى القلعة وكلموا محمد باشا[1] وطلبوا منه أن يتكلم مع قبطان باشا، فقال لهم: ليس لي قدرة على منعه، ولكن اذهبوا إليه واشفعوا عنده. فالتمسوا منه المساعدة؛ فأجابهم وقال: اسبقوني وأنا أكون في أثركم، فلما دخلوا على القبطان وحضر أيضًا محمد باشا وخاطبوه في شأن ذلك، وكان المخاطب له الشيخ السادات، فقال له: (إنا سررنا بقدومك إلى مصر؛ لما ظنناه فيك من الإنصاف والعدل، وإن مولانا السلطان أرسلك إلى مصر؛ لإقامة الشريعة ومنع الظلم، وهذا الفعل لا يجوز، ولا يحل بيع الأحرار وأمهات الأولاد)، ونحو ذلك من الكلام، فاغتاظ وأحضر أفندى ديوانه وقال: (اكتب أسماء هؤلاء؛ لأرسل إلى السلطان وأخبره بمعارضتهم لأوامره) ثم التفت إليهم وقال: (أنا أسافر من عندكم والسلطان يرسل لكم خلافي فتنظروا فعله، أما كفاكم أني في كل يوم أقتل من عساكرى طائفة على أيسر شيء؛ مراعاة وشفقة، ولو كان غيري لنظرتم فعل العسكر في البيوت والأسواق والناس. فقالوا له: إنما نحن شافعون والواجب علينا قول الحق. وقاموا من عنده وخرجوا، وتغير خاطره من ذلك الوقت على الشيخ السادات[2]».

فلم يحسن المعالجة وتألم تألُّمًا كثيرًا، واستمر ملازمًا للفراش نحو سبع سنوات لم ينقطع فيها عن التعليم والإفادة، ثم توفي يوم الأربعاء سابع عشر رجب من سنة 1220هـ عن سبع وسبعين سنة، ودفن بتربة الأزبكية. تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (3/ 108).

(1) محمد باشا يكن، الوالي العثماني، تولى في أول المحرم سنة 1200ه. تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (1/ 607).

(2) تاريخ الجبرتي 1/ 638.

فتوى الأزهر الشريف بسقوط شرعية الحاكم الذي يستخدم السلاح ضد المتظاهرين السلميين:

حيث أفتى الدكتور/ أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف -في بيان يعود تاريخه إلى 31 أكتوبر 2011م- بسقوط شرعية الحاكم إذا استخدم السلاح ضد المتظاهرين السلميين؛ وأباح للشعوب المقهورة أن تعمل على عزل الحكام المتسلطين ومحاسبتهم وتغيير النظام بأكمله، وحرم على الجيوش أن تتحول إلى أدوات للقمع وإرهاب للمواطنين وسفك لدمائهم.

ونص الفتوى كما ورد في بيان مصور[1] من مشيخة الأزهر الشريف: «تعد مواجهة أي احتجاج وطني سلمي بالقوة والعنف

(1) بالفيديو.. شيخ الأزهر: مواجهة أي احتجاج سلمي بالقوة يوجب عزل الحاكم.
http://al- mashhad.com/News/Search/%D8%A8%D8%A7%D984%%D9%81%D98%A%D8%AF%D98%A%D988%..-%D8%B4%D98%A%D8%AE-%D8%A7%D984% %D8%A3%D8%B2%D987% %D8%B1:-%D985% %D988% %D8%A7%D8%AC%D987% %D8%A9-%D8%A3%D98%A-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC-%D8%B3%D984%%D985%%D98%A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D982%%D988%%D8%A9-%D98%A%D988%%D8%AC%D8%A8-%D8%B9%D8%B2%D984-%%D8%A7%D984%%D8%AD%D8%A7%D983%%D943992/85%.aspx

المسلح وإراقة دماء المواطنين المسالمين؛ نقضًا لميثاق الحكم بين الأمة وحكامها، ويُسقط شرعية السلطة، ويُهدر حقها في الاستمرار بالتراضي، وأصبح من حق الشعوب المقهورة أن تعمل على عزل الحكام المتسلطين وعلى محاسبتهم وتغيير النظام بأكمله مهما كانت المعاذير: من حرص على الاستقرار، أو مواجهة للفتن والمؤامرات، وعلى الجيوش المنظمة في أوطاننا كلها في هذه الأحوال أن تلتزم بواجباتها الدستورية في حماية الأوطان من الخارج، ولا تتحول إلى أدوات للقمع وإرهاب للمواطنين وسفك لدمائهم».

وقد سبق هذه الفتوى بيان مشابه في شأن الثورة الليبية؛ حيث طالب شيخ الأزهر أحمد الطيب، السبت 26 - 2 - 2011، جميع الليبيين بعدم طاعة زعيمهم معمر القذافي.

وأصدر الأزهر بيانًا شديد اللهجة ضد ممارسات القذافي بحق الشعب الليبي، مؤكدًا أن حكمه «أصبح الآن في حكم الغاصب المعتدي المتسلط على الناس ظلمًا وعدوانًا»، داعيًا جميع المسئولين الليبيين وضباط الجيش الليبي وجنوده إلى أن يرفضوا طاعة النظام في إراقة دماء الشعب الليبي واستحلال حرماته، وإلا أصبحوا شركاء له في الجرم.[1]

وليت الأزهر الشريف يتمسك بهذه الفتوى في كل الأحوال التي تنطبق عليها؛ حتى يكون بمنأى عن الاتهام بالالتزام بالفتاوى الصادرة

(1) شيخ الأزهر يطالب الجيش والمسئولين الليبيين بعدم طاعة القذافي:
http://www.alarabiya.net/articles/2011139373/26/02/.html.

منه في أحوال دون أحوال.

ومن الملاحظات التي أود التأكيد عليها: أن (فتاوى المقاومة الحضارية) نموذج مهم لما اصطلح بعض المفكرين المعاصرين على تسميته بفتاوى الأمة، ويقابلها ما اصطلحوا على تسميته بفتاوى الأفراد، فالملاحظ في (فتاوى المقاومة الحضارية) أنها فتاوى جامعة يتسع نطاقها الإصلاحي ليشمل الأمة -جمعاء- بمنافع جمة تفيد في الحفاظ على كيانها المادي والحضاري.

***

obeikandl.com